

قرار لمجلس المنافسة عدد 136/ق/2024 صادر في 5 ربيع الآخر 1446  
(9 أكتوبر 2024) المتعلق بتولي شركة «Foxconn Interconnect Technology GmbH»  
عن طريق فرعها المملوك بالكامل «FIT»  
«Voltaire Autokabel Gruppe GmbH» المراقبة الحصرية  
لمجموعة «Auto-Kabel».

مجلس المنافسة،

بناء على القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة  
الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.14.116 بتاريخ 2 رمضان 1435  
(30 يونيو 2014)، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة الصادر بتنفيذه  
الظهير الشريف رقم 1.14.117 بتاريخ 2 رمضان 1435 (30 يونيو 2014)،  
كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.14.652 الصادر في 8 صفر 1436  
(فاتح ديسمبر 2014) بتطبيق القانون رقم 104.12 المتعلق بحرية  
الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى المرسوم رقم 2.15.109 الصادر في 16 من شعبان 1436  
(4 يونيو 2015) بتطبيق القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة،  
كما تم تغييره وتتميمه؛

وعلى اجتماع فرع مجلس المنافسة المنعقد بتاريخ 5 ربيع الآخر 1446  
(9 أكتوبر 2024) طبقا لمقتضيات المادة 14 من القانون رقم 20.13 كما  
تم تغييره وتتميمه؛

وبعد تأكد رئيس الفرع من توفر النصاب القانوني لأعضاء الفرع  
طبقا لمقتضيات المادة 38 من القانون الداخلي لمجلس المنافسة؛

وبناء على ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجل لدى  
الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 100/ع.ت.إ/2024 بتاريخ  
18 من صفر 1446 (23 أغسطس 2024)، والمتعلق بتولي شركة  
«Foxconn Interconnect Technology GmbH» عن طريق فرعها  
المملوك بالكامل «FIT Voltaire Autokabel Gruppe GmbH» المراقبة  
الحصرية لمجموعة «Auto-Kabel» عبر اقتناء أصولها وأسهمها؛

وعلى قراري المقرر العام بالنيابة لمجلس المنافسة السيد محمد هشام  
بوعباد رقم 0115/2024 بتاريخ 21 من صفر 1446 (26 أغسطس 2024)  
القاضي بتعيين السيدة سلمى السعيد والسيد أشرف تانسواي مقررين  
في الموضوع طبقا لأحكام المادة 27 من القانون رقم 104.12 المتعلق  
بحرية الأسعار والمنافسة، كما تم تغييره وتتميمه؛

وبعد نشر بلاغ مجلس المنافسة حول مشروع التركيز الاقتصادي  
بإحدى الجرائد الوطنية المخول لها نشر الإعلانات القانونية وبالموقع  
الإلكتروني للمجلس بتاريخ فاتح ربيع الأول 1446 (5 سبتمبر 2024)  
والذي منح أجل عشرة (10) أيام للأغيار المعنيين قصد إبداء ملاحظاتهم  
حول عملية التركيز أعلاه؛

وبعد تبليغ السلطة الحكومية المكلفة بالمنافسة بنظير من ملف  
التبليغ بتاريخ 2 ربيع الأول 1446 (6 سبتمبر 2024)؛

وحيث إن المجلس لم يتوصل بأي ملاحظة حول عملية التركيز  
الاقتصادي المذكورة من الفاعلين والمتدخلين في الأسواق المعنية؛

وبعد استكمال جميع وثائق الملف بتاريخ 20 ربيع الأول 1446  
(24 سبتمبر 2024)؛

وبعد تقديم المقرر العام المساعد السيد عبد الاله قشاشي ومقرري  
الموضوع للتقرير المعد بشأن عملية التركيز المذكورة، وكذا للخلاصات  
والتوصيات المنبثقة عنه، خلال اجتماع الفرع المنعقد بتاريخ 5 ربيع  
الآخر 1446 (9 أكتوبر 2024)؛

وحيث إن الأطراف المعنية بعملية التركيز هذه هي :

- **الجهة المقتنية المباشرة : «Fit Voltaira Autokabel Gruppe GmbH»** هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تم تأسيسها في ألمانيا ومسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة المحلية لمدينة Stuttgart تحت رقم HRB 794775، وهي مملوكة بالكامل من طرف شركة «Foxconn Interconnect Technology GmbH» ؛

- **الجهة المقتنية غير المباشرة : «Foxconn Interconnect Technology GmbH»** هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تم تأسيسها في ألمانيا ومسجلة بالسجل التجاري لدى المحكمة المحلية لمدينة Frankfurt تحت رقم HRB 129320. وهي مورد لحلول الاستشعار، والتوصيل والكهربة للسيارات. وهي شركة متخصصة في تقنيات الكابلات للمركبات ذات عجلتين وأربع عجلات. وهي الشركة القابضة لمجموعة «FIT voltaira Autokabel Gruppe GmbH»، بفلينغن، ألمانيا، والتي تنشط بشكل أساسي كمزود لأسلاك التوصيل التي تقوم بتصنيعها بناءً على طلب عملائها باستخدام قطع صادرة من طرف موردين أغير ؛

- **الجهة المستهدفة : «Auto-Kabel»** وهي مجموعة تنشط في تصنيع وبيع أنظمة توزيع الطاقة للسيارات، بالإضافة إلى مكونات أخرى لتوزيع الطاقة الكهربائية في السيارات. وتعمل كمورد في صناعة السيارات، سواء لمصنعي المعدات الأصلية أو الموردين من المستوى الأول.

وحيث يتبين من خلال ملف التبليغ وتصريحات الأطراف المبلغة أن مشروع عملية التركيز الاقتصادي موضوع التبليغ تتماشى مع هدف وخطة التطوير المعتمدة من طرف شركة «Foxconn Interconnect Technology GmbH» لتوسيع أنشطتها في مجال صناعة السيارات وتعزيز قدراتها الرئيسية في مجال الكهرباء (mobilité électrique) من حيث تنوع المنتجات وتوسيع قاعدة عملائها. كما ستمكن هذه العملية مجموعة «Auto-Kabel» من تسوية وضعيتها الاقتصادية والمالية وتقليل الآثار السلبية لخضوعها لإجراءات التسوية القضائية التي قد تؤثر سلباً على شراكاتها مع عملاء وموردين مهمين، مما قد يؤدي إلى فقدان عقود استراتيجية وبالتالي قد تعطل نشاطها وتؤدي إلى تضرر مكانتها في السوق ؛

وحيث إنه في إطار التحليل التنافسي الذي قامت به مصالح التحقيق والبحث للمجلس واستناداً إلى الوثائق التي وفرها الطرف المبلغ، تم تحديد السوق المعنية بشقيها، سوق الخدمة والامتداد الجغرافي للعملية، وذلك تطبيقاً لأحكام النقطة الثالثة من الملحق رقم 1 المتعلق بملف التبليغ الخاص بعملية التركيز، الوارد في المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه، كما تم تغييره وتنميته، حيث يعرف السوق المعنية بكونها السوق المناسبة المحددة حسب نوع المنتجات أو الموقع الجغرافي، والتي يكون للعملية المبلغة أثر عليه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ؛

وحيث إنه حسب مقتضيات المادة 13 من القانون رقم 104.12 المذكور، فإنه يمكن تبليغ عملية التركيز الاقتصادي بمجرد ما يكون الطرف أو الأطراف المعنية قادرة على تقديم مشروع مكتمل بما فيه الكفاية يسمح بدراسة الملف، ولا سيما حينما تكون قد أبرمت اتفاقاً مبدئياً أو وقعت رسالة نوايا أو بمجرد الإعلان عن عرض عمومي ؛

وحيث يستفاد من عناصر الملف أن عملية التركيز المزمع القيام بها كانت موضوع اتفاقية شراء الأسهم والأصول المبرمة من قبل أطراف العملية بتاريخ 11 يوليو 2024، تحدد شروط وبنود تولى شركة «Foxconn Interconnect Technology GmbH» عن طريق فرعها المملوك بالكامل «FIT Voltaira Autokabel Gruppe GmbH» المراقبة الحصرية لمجموعة «Auto-Kabel» ؛

وحيث إن مراقبة عمليات التركيز الاقتصادي من لدن مجلس المنافسة تستوجب قبل الشروع في دراستها التحقق من توفر الشروط المنصوص عليها في المادتين 11 و12 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتنميته ؛

وحيث إن المادة 11 تعرف عمليات التركيز الاقتصادي الخاضعة للتبليغ إلى مجلس المنافسة بغرض دراستها والترخيص لها، كما أن المادة 12 تحدد أسقف رقم المعاملات الوطني أو العالمي والذي يجب أن يفوق الأسقف المحددة بمقتضى المادة 8 من المرسوم رقم 2.14.652 المشار إليه أعلاه كما تم تغييره وتنميته، أو عندما تنجز جميع المنشآت التي تكون طرفاً في عملية التركيز خلال السنة المدنية السابقة أكثر من 40% من البيوع أو الأثرية أو المعاملات الأخرى في سوق وطنية للسلع أو المنتجات أو الخدمات من نفس النوع أو القابلة للاستبدال أو في جزء مهم من السوق المذكورة ؛

وحيث إن العملية تتعلق بتولي شركة «Foxconn Interconnect Technology GmbH» عن طريق فرعها المملوك بالكامل «FIT Voltaira Autokabel Gruppe GmbH» المراقبة الحصرية لمجموعة «Auto-Kabel» عبر اقتناء أصولها وأسهمها، كما أن اتفاقية الاستثمار والمساهمة تمنح الطرف المقتني أحقية مراقبة القرارات الاستراتيجية للمجموعة المستهدفة، وبالتالي فهي تشكل تركيزاً حسب مدلول المادة 11 من القانون رقم 104.12 كما تم تغييره وتنميته ؛

وحيث إن هذه العملية تخضع لإلزامية التبليغ، لاستيفائها شرطا من الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من القانون رقم 104.12 السالف الذكر، وهو تجاوز رقم المعاملات الإجمالي العالمي دون احتساب الرسوم، لمجموع المنشآت أو مجموعات الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 1.2 مليار درهم ؛ علاوة على تجاوز رقم المعاملات دون احتساب الرسوم، المنجز بالمغرب بشكل منفرد من قبل واحدة على الأقل من المنشآت أو من لدن مجموعة من الأشخاص الذاتيين أو الاعتباريين الأطراف في عملية التركيز مبلغ 50 مليون درهم، كما هو محدد وفق المادة الثامنة (8) من المرسوم رقم 2.14.652 كما تم تغييره وتنميته ؛

قرر ما يلي :

## المادة الأولى

أن ملف تبليغ عملية التركيز الاقتصادي المسجلة لدى الأمانة العامة لمجلس المنافسة تحت عدد 100/ع.ت.إ/2024، بتاريخ 18 من صفر 1446 (23 أغسطس 2024)، يستوفي الشروط القانونية.

## المادة الثانية

يرخص مجلس المنافسة بعملية التركيز الاقتصادي المتعلقة بتولي شركة «Foxconn Interconnect Technology GmbH» عن طريق فرعها المملوك بالكامل «FIT Voltaira Autokabel Gruppe GmbH» المراقبة الحصرية لمجموعة «Auto-Kabel» عبر اقتناء أصولها وأسهمها.

تم التداول بشأن هذا القرار من لدن الفرع المذكور خلال اجتماعه المنعقد بتاريخ 5 ربيع الآخر 1446 (9 أكتوبر 2024)، طبقاً لأحكام المادة 14 من القانون رقم 20.13 المتعلق بمجلس المنافسة كما تم تغييره وتتميمه برئاسة السيد عادل بوكبير، وعضوية السيدين عبد السلام بن عبو ورشيد بنعلي.

الإمضاءات :

عادل بوكبير.

رشيد بنعلي.

عبد السلام بن عبو.

وحيث إنه بعد الاطلاع على وثائق الملف واعتماداً على نتائج التحقيق المنجز بهذا الشأن فإن السوق المعنية بهذه العملية هي سوق تموين حزم الكابلات الموجهة للسيارات :

وحيث إن السوق الجغرافية المعنية بهذه العملية هي ذات بعد دولي بالنظر إلى بنية العرض داخل السوق المرجعية، إذ أن جل الشركات العاملة في قطاع حزم الكابلات الخاصة بصناعة السيارات لا يقتصر نشاطها على المستوى المحلي بل يشمل مجموعة من الدول :

وحيث إن التحليل الاقتصادي والتنافسي أسفر عن كون العملية المبلغة لن يكون لها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي سلبي على المنافسة في الأسواق المعنية بالعملية، نظراً للاعتبارات التالية :

- أولاً: تمتلك الأطراف المعنية حصة سوق تراكمية ضعيفة في المغرب [0-5%] وتعتبر هذه الحصة ضئيلة مقارنة بالفاعلين في السوق. هذا التواجد المحدود يعني أن التركيز لن يؤدي إلى الهيمنة على السوق أو تقليص كبير للمنافسة :

- ثانياً: تعرف السوق المعنية تواجد عدد مهم من المنافسين، وتتميز بانفتاحها على الخارج، ما يجعل السوق أكثر تنافسية مع إمكانية اللجوء للسوق الخارجية دون قيود :

- ثالثاً: إن سوق حزم الكابلات لا يواجه حواجز ولوج مهمة مما يسمح لمنافسين آخرين بدخول السوق. هذا الانفتاح يحد من مخاطر تقليص المنافسة حتى بعد عملية التركيز :

- رابعاً: من جهة أخرى، تجري العملية في سياق تواجه فيه مجموعة «Auto-Kabel» صعوبات مالية قد تؤدي لإفلاسها، وقد تمكن العملية للشركة من الحفاظ على مناصب الشغل وعلى القدرة الإنتاجية، كما ستمكنها من حماية مصالحها وتعهدها مع الشركاء والفاعلين :

وبالتالي، فإن إنجاز هذه العملية لن يترتب عنه أي تغيير في بنية سوق تموين الكابلات الخاصة بصناعة السيارات أو أي تراكم لحصص السوق للأطراف المعنية من شأنه خلق وضع مهيمن داخلها أو من شأنه غلق الأسواق القبلية أو البعدية للأسواق المرجعية :

وحيث إنه انطلاقاً مما سبق واستناداً إلى الوثائق والمعطيات التي وفرها الطرف المبلغ وكذا الأبحاث التي قامت بها مصالح التحقيق والبحث للمجلس، تبين على أن هذه العملية لن يترتب عنها أي تأثير عمودي أو أفقي أو تكتلي على المنافسة في الأسواق المرجعية أو في جزء مهم منها،